ورقة عمل :

" مكافحة التهرب الضريبي والجمركي كأداة إستراتيجية في الإصلاح الاقتصادية وتحسين كفاءة التحصيل في اليمن "

أ.د . جمال سرور
أ. مساعد د. ناظم صالح .

أولاً: المقدّمة

يمثل النظامان الضريبي والجمركي حجر الأساس في تمويل الموازنة العامة للدولة، إذ تعتمد الدول ومنها اليمن على الإيرادات الضريبية والجمركية لتوفير الخدمات العامة، وتطوير البنية التحتية، وتمويل برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي. غير أن انتشار التهرب الضريبي والجمركي أدى إلى تآكل كبير في الإيرادات العامة، وأصبح أحد أبرز التحديات التي تعيق نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسات المالية.

لقد قدّرت بعض التقارير الاقتصادية أن اليمن يفقد مليارات الريالات سنوياً نتيجة التهرب الضريبي والجمركي، وهو ما يزيد من عجز الموازنة، ويرفع الضغط على الموارد المحدودة، ويقيد قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية. ومن ثم، فإن مكافحة التهرب تُعد خطوة ضرورية لإصلاح المالية العامة وبناء اقتصاد مستقر ومستدام.

ثانياً: المشكلة :

رغم أهمية الضرائب والجمارك كمصدر رئيسي للإيرادات، إلا أن اليمن يشهد معدلات مرتفعة من التهرب الضريبي والجمركي، نتيجة عوامل إدارية وتشريعية واقتصادية، الأمر الذي يقوض جهود الإصلاح الاقتصادي ويهدد الموارد المالية للدولة.

من خلال ما سبق تكمن المشكلة بالتساؤل الآتي:

كيف يمكن لمكافحة التهرب الضريبي والجمركي أن تعزز تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحمي الموارد العامة في اليمن؟

ثالثاً: الأهمية:

1. بيان أثر التهرب الضريبي والجمركي على المالية العامة والاقتصاد الوطني.
2. بيان مصفوفة النقاط المشتركة بين مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك لمكافحة التهرب من ضمن برنامج الإصلاح للحفاظ على الموارد المالية لعام 2026م.
3. إبراز العلاقة بين مكافحة التهرب ونجاح برامج الإصلاح الاقتصادي.
4. تقديم توصيات عملية تساعد صناع القرار في تحسين كفاءة نظم الضرائب والجمارك.

رابعاً: الأهداف:

1. حماية الاقتصاد الوطني من لخسائر الناتجة عن التهرب الضريبي والجمركي.

2. الحد من التهرب الضريبي والجمركي من خلال توحيد الجهود بين المصلحتين، وتحسين التنسيق، وتطبيق اليآت رقابية حديثة ترفع من الإيرادات وتعزز الثقة والشفافية.

3. تحليل أسباب التهرب الضريبي والجمركي في اليمن.

4. توضيح آثاره السلبية على الموارد العامة والإصلاحات الاقتصادية.

خامسًا:: الإطار النظري:

1. مفهوم التهرب الضريبي:

هو لجوء المكلفين إلى تجنب دفع الضريبة باستخدام أساليب غير قانونية مثل إخفاء الدخل أو تقديم بيانات غير صحيحة، بما يؤدي إلى نقص الإيرادات الحكومية.

2. مفهوم التهرب الجمركي:

هو إدخال أو إخراج البضائع بطرق غير قانونية تهربًا من دفع الرسوم والضرائب الجمركية، أو التلاعب بالفواتير والقيم الجمركية.

3. الآثار الاقتصادية للتهرب:

- انخفاض الإيرادات العامة.
- فقدان عدالة توزيع الأعباء الضريبية.
- تشويه المنافسة بين الشركات المنتظمة والمهربين.
- زيادة عجز الموازنة وخفض الإنفاق العام.

سادسًا: واقع التهرب الضريبي والجمركي في اليمن:

تشير تقارير محلية إلى أن التهرب الضريبي والجمركي في اليمن تضاعف خلال السنوات الأخيرة بفعل:

1. ضعف الأجهزة الرقابية والإدارية نتيجة الظروف الاقتصادية والصراعات.
2. الفساد الإداري وضعف آليات المتابعة.
3. غياب الربط الإلكتروني والشفافية في التعاملات المالية.
4. انتشار المنافذ غير الرسمية التي تسهّل التهريب الجمركي.
5. ضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين.

كما أن وجود سلطات مالية متعددة في البلاد أدى إلى تضارب في الأنظمة الضريبية، وفتح المجال للمناورة والتهرب.

ثامناً: أثر مكافحة التهرب على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

1. الموارد العامة:

مكافحة التهرب تعزز الإيرادات وتساعد على تمويل الإنفاق العام دون الحاجة إلى الاقتراض أو فرض ضرائب جديدة.

2. تعزيز ثقة الممولين:

عندما تتساوى الالتزامات بين جميع المكلفين تتعزز العدالة الضريبية، مما يشجع على الالتزام الطوعي.

3. خفض عجز الموازنة:

زيادة التحصيل تعني تقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات، وهو هدف مركزي لأي برنامج إصلاح اقتصادي.

4. **دعم الاستقرار الاقتصادي:**

تحقيق استقرار مالي يساهم في خفض التضخم وتنشيط البيئة الاستثمارية.

ثامنًا: مصفوفة النقاط المشتركة بين مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك

مصفوفة النقاط المشتركة بين مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك – العام المالي 2026

الهدف العام:

الحد من التهرب الضريبي والجمركي من خلال توحيد الجهود بين المصلحتين، وتحسين التنسيق، وتطبيق آليات رقابية حديثة ترفع من الإيرادات وتعزز الثقة والشفافية.

المحاور والأنشطة الرئيسية

رقم	المجال الرئيسي	الأنشطة العملية	الفترة الزمنية	الجهات المسؤولة	الإجراءات التنفيذية
1	**الربط الإلكتروني وتبادل البيانات**	-تحديث قاعدة بيانات المكلفين وربطها ببيانات الجمارك.- تنفيذ ربط إلكتروني تجريبي في منفذين رئيسيين (عدن – الحديدة).- إصدار تقارير أسبوعية عن التحقق من الأرقام الضريبية.	يناير – يونيو 2026	الضرائب + الجمارك (إدارات النظم والمعلومات)	•تبادل فوري للبيانات.• كشف حالات التهرب بسرعة.• رفع مستوى الدقة في الإجراءات.
2	**توحيد القيمة وإجراءات المصارفة**	-توحيد أسس تقييم القيمة الجمركية والضريبية.- إشراك اللجنة الوطنية للاستيراد في مراجعة الأسعار.- ضبط إجراءات المصارفة بالتنسيق مع البنك المركزي.	فبراير – أغسطس 2026	الجمارك + الضرائب + اللجنة الوطنية للاستيراد	•منع التلاعب في الأسعار.• اعتماد قائمة موحدة للقيم.• شفافية في الفواتير والمعاملات.
3	**مكافحة التهرب**	-تشكيل فريق تحليل بيانات مشترك.- جمع ومقارنة الإقرارات الضريبية مع التصاريح الجمركية.- إصدار	فبراير – ديسمبر	وحدة التحليل والمخاطر في	•اكتشاف حالات التهرب بدقة.•

رقم	المجال الرئيسي	الأنشطة العملية	الفترة الزمنية	الجهات المسؤولة	الإجراءات التنفيذية
	والتحليل المشترك	تقارير شهرية عن حالات التهرب.	2026	المصلحتين	تقارير تحليلية دورية تدعم القرار.
4	**الرقابة الميدانية (الذهب – التجارة – السيارات)**	-تنفيذ حملات رقابية على الذهب والمعادن في المنافذ.- تنظيم حملات على السيارات غير المرسّمة.- تفتيش الأنشطة التجارية الكبيرة بالتنسيق مع السلطات المحلية.	مارس – ديسمبر 2026	إدارات الرقابة الجمركية والضريبية + الأجهزة الأمنية	•ضبط عمليات تهريب الذهب والسيارات.• تحصيل الرسوم المستحقة.• تقليص الأنشطة غير النظامية.
5	**إغلاق منافذ التهريب وإنشاء جمارك رسمية**	-تنفيذ قرار مجلس القيادة رقم (11) لسنة 2025 بإغلاق منافذ التهريب.- مراقبة المنافذ غير القانونية (نشطون – رأس العارة – بير علي – المنطقة العسكرية الوديعة).- التخطيط لإنشاء جمارك رسمية في المنافذ البديلة.	يناير – ديسمبر 2026	الجمارك + الداخلية + اللجنة الأمنية + المالية	•إغلاق المنافذ غير الشرعية.• إنشاء جمارك بديلة نظامية.• خفض الفاقد الجمركي بنسبة 20.%
6	**التحصيل المالي والتسويات**	-وضع نموذج موحد لتحصيل الضرائب عبر المنافذ.- مطابقة الإيرادات أسبوعيًا بين الضرائب والجمارك.- رفع تقارير مالية فصلية مشتركة.	يناير – ديسمبر 2026	إدارات التحصيل والمحاسبة في الجهتين	•تحصيل دقيق ومنتظم.• زيادة الإيرادات بنسبة 15%.• تقليل الأخطاء المالية.
7	**التوعية والامتثال الطوعي**	-تنفيذ حملات إعلامية توعوية وطنية.- تنظيم أسبوع وطني للتوعية في مايو.- فتح خط ساخن لتلقي البلاغات والشكاوى.	مارس – نوفمبر 2026	إدارات الإعلام والتوعية في المصلحتين	•وعي مجتمعي أكبر بأهمية الالتزام.• تحسين صورة المؤسستين أمام الجمهور.• زيادة الإقرارات

رقم	المجال الرئيسي	الأنشطة العملية	الفترة الزمنية	الجهات المسؤولة	الإجراءات التنفيذية
					الطوعية بنسبة 20.%
8	**التدريب وبناء القدرات**	-تنفيذ 3 دورات تدريبية في مكافحة التهرب وتقييم القيمة والتحليل المالي.- إعداد دليل تدريبي موحد.- إشراك منظمات مانحة في الدعم الفني.	فبراير – أكتوبر 2026	إدارات التدريب في المصلحتين	•تأهيل 60 موظفًا.• رفع مستوى الكفاءة الفنية والرقابية.• تحسين جودة الأداء المؤسسي.
9	**اللجنة الفنية المشتركة والمتابعة**	-عقد اجتماعات شهرية لمتابعة التنفيذ.- إعداد تقارير ربع سنوية للجهات العليا.- تقييم الأداء العام ورفع توصيات تطويرية.	يناير – ديسمبر 2026	اللجنة الفنية المشتركة الدائمة	•متابعة فعالة لسير الخطة.• رفع تقارير دقيقة ومنتظمة.• تنفيذ أكثر من 80% من الأنشطة المخططة.

الخطة الزمنية للتنفيذ لعام 2026

الربع الزمني	الأنشطة الرئيسية	النتائج المتوقعة
الربع الأول (يناير – مارس)	•تشكيل اللجنة المشتركة.• تحديث قاعدة البيانات والربط الإلكتروني التجريبي.• بدء أول دورة تدريبية.• التنسيق لإغلاق المنافذ غير القانونية.	جاهزية تشغيلية أولية وبدء الرقابة التقنية.
الربع الثاني (أبريل – يونيو)	•تشغيل الربط فعليًا في منفذ.• تنفيذ أول حملة رقابية ميدانية.• بدء التحصيل المالي الموحد.• إطلاق حملة التوعية الوطنية.	نتائج ملموسة في الرقابة والتحصيل.
الربع الثالث (يوليو – سبتمبر)	•توسيع الربط إلى منفذ آخر.• تنفيذ حملتين إضافيتين على السيارات والذهب.• عقد دورات تدريبية متقدمة.	تحسن في الإيرادات ورفع كفاءة الموظفين.
الربع الرابع (أكتوبر – ديسمبر)	•تقييم شامل للأداء.• إعداد التقرير السنوي للإنجازات.• وضع خطة تطوير لعام 2027.	نتائج نهائية وتحسين مستمر في الأداء المؤسسي.

النتائج المستهدفة بنهاية عام 2026م:

1. خفض التهرب الضريبي والجمركي بنسبة لا تقل عن 80.%
2. توحيد القيمة الجمركية والضريبية بشكل رسمي في جميع المنافذ.
3. تحسين التحصيل المالي بنسبة 100% على الأقل.
4. إغلاق جميع منافذ التهريب وإنشاء بدائل رسمية آمنة.
5. رفع مستوى التنسيق المؤسسي والامتثال الطوعي.
6. تعزيز الثقة بين الدولة والمكلفين عبر خدمات أكثر شفافية وسرعة.

تاسعاً: التوصيات

1. تطوير الإدارة الضريبية والجمركية عبر الربط الإلكتروني واستخدام الأنظمة الحديثة.
2. تحديث التشريعات الضريبية والجمركية وإغلاق الثغرات القانونية.

3. مكافحة الفساد داخل المؤسسات الضريبية والجمركية، وتعزيز الرقابة والمساءلة.

4. إنشاء قاعدة بيانات وطنية للمكلفين والربط بين الجهات الحكومية.

5. تفعيل التفتيش الميداني والضبط الجمركي خصوصاً في المنافذ غير الرسمية.

6. التوعية الضريبية للمواطنين لتعزيز ثقافة الالتزام الطوعي.

7. تشجيع الدفع الإلكتروني والتحصيل الآلي للحد من التدخل البشري.

8. الاستفادة من التجارب الدولية في مكافحة التهرب، مثل:

المراجع العلمية

1. أحمد مأمون أحمد (2023). تأثير التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية – دراسة مقارنة. المجلة القانونية والاقتصادية.

2. المجلة العلمية للأكاديمية اليمنية للدراسات العليا (2021). دور الاستراتيجية الوطنية المقترحة في الحد من التهريب الجمركي ومخاطره.

3. مصلحة الضرائب اليمنية – الراصد الضريبي (2021). الإصلاحات الضريبية وآليات مكافحة التهرب.

4. د. ناظم صالح (2024). التهرب الضريبي في اليمن: الأسباب والحجم والآثار.

5. مصادر إعلامية اقتصادية يمنية تناقش حجم التهرب الضريبي والجمركي وتأثيره على المالية العامة.